

تقرير

## النسبية «تحاصر» الصوت العلوي في الشمال

مُنظمة تستقطب الناس. برز الأمين العام لحركة التوحيد الإسلامي بلال شعبان، بأن «المؤسسات والانتخابات لدى تيار العزم تفوق ما لدى الحزب العربي، ورغم ذلك لم يستطع العزم التجنيد بنحو كافٍ في البلدية». ويوضح أن «قدرة التجنيد لن تكون عالية بغياب مُرشح مباشر من الحزب العربي». القرار محسوم بأن عيد ليس مُرشحاً إلى الانتخابات النيابية. ولكن «أبناء جبل محسن والحزب لا يزالون موجودين ولديهم القدرة على اختيار مُرشحهم». تقول مصادر مُقربة من «العربي الديمقراطي»، مضيئة أنه «لا مشكلة لدينا مع أي شخص، شرط أن يكون مؤيداً للمقاومة وسوريا الأسد». لا شيء محسوم بعد على مستوى التحالفات. الأكيد أن «فرنجية الحليف الثابت»، بحسب المصادر المُقربة من الحزب العربي. لدى السؤال عن العلاقة مع الرئيس نجيب ميقاتي، نجيب المصادر بأنه: «لا ثقة». أما مع الوزير السابق فيصل كرامي، الذي يؤكد أنه لا يُمكن التحالف مع مُرشح من العربي الديمقراطي، «فحديثه مع قيادة الحزب يختلف عمّا يُنقل عنه في الإعلام». على ذمة المصادر، هناك تواصل «غير مباشر مع الرئيس سعد الحريري». بعد التسويات في البلد، تبدلت لهجة القوى السياسية «تجاه الحزب، وبتأثير جوابهم أنهم يريدون دراسة تأثير التحالف معنا عليهم سياسياً وانتخابياً». ولكن يبقى الهم الأول، «محاولة توحيد صفوف فريق 8 آذار». تمثل سوريا العمق الاستراتيجي لكل العلويين. وهي تلعب دوراً أساسياً في اختيار المُرشح العلوي في طرابلس وعكار، والتحالفات الانتخابية. دفع «العربي الديمقراطي» ورفعت عيد ثمن ارتباطهم بسوريا، ونجحت عمليات التحريض ضدّهم. بعد 6 سنوات على الحرب السورية، أمورٌ كثيرة تبدلت، ونظرة الطرابلسيين إلى الدولة الشقيقة باتت أقل حدة. ميدانياً، الكفة تميل منذ فترة لمصلحة محور النظام السوري وحلفائه. المناطق الأساسية المعادية للنظام تسقط الواحدة تلو الأخرى. انعكس التقدم سورياً، انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان حليف للمقاومة. وشكلت «حكومة حلب» برئاسة سعد الحريري. فَمَا الذي يمنع، إذا بقي «محور المقاومة» يتقدّم ميدانياً، من أن يُفرض في أيار المقبل مُرشح علوي داعم لسوريا والمقاومة، لا يخجل به سياسيو طرابلس وعكار؟

ف«بلوك» الأصوات القادر أن يُجبره الحزب العربي يؤمن نائباً له فقط. وقد تتحول القدرة التجنيدية إلى «نقمة» لللائحة التي ستضمها. صحيح أن العلويين سيؤمنون أصواتاً إضافية لللائحة، ولكن إذا كانت حصتها مقعداً فسيكون من نصيب العلويين، هذا إذا لم تنفض الأصوات السنوية عن لائحة تضم مرشحاً مدعوماً من رفعت عيد. ما يعني أن على القيادات الشمالية دراسة وضعها جيداً لتقدير ما إذا كان من مصلحتها التحالف مع قيادة جبل محسن. هذا فضلاً عن أن معظم القيادات الشمالية التي تحدّثت معها «الأخبار» تؤكد «صعوبة تسويق مُرشح علوي. فكيف إذا كان ينتمي إلى العربي الديمقراطي، أو يدور في الفلك نفسه؟». هذه نتيجة التحريض الطائفي والسياسي ضدّ أبناء جبل محسن. يعترف سياسيو طرابلس بأن لا بديل سياسياً من «العربي الديمقراطي»، رغم وجود مستقلين وجمعيات عديدة، «ولكن التحالف معهم يعني خسارة كتلة سنوية وازمنة». المخرج «المقبول» هو في «إيجاد تسوية، لا يكون فيها آل عيد في الواجهة، وتُختار شخصية مقبولة من الجميع، قد يُسميها النائب سليمان فرنجية».

يبحث عن تسوية لا يكون فيها آل عيد في الواجهة، وتُختار شخصية علوية مقبولة



الذي نال 83,7% والتي لم تكن كافية لمُعوض إجماع الناخب السنّي (نال كرامي 26,9% من الأصوات السنّيّة) عن الاقتراع له. كذلك في عكار التي نال فيها النائب السابق وجيه البعربي 95,6% من الأصوات العلوية، مقابل 20,7% من أصوات السنّة. فرصة جبل محسن بلعب دور انتخابي فاعل لاحت بعد انقسام القيادات الشمالية. أصبحت خيارات العلويين مُتعددة، ولا سيّما أنهم يملكون «بلوكاً» من الأصوات يُشكل عامل ضغط على كل من يحاول تهميشهم. في نظام تصويت أكثر، وتعدّد المرجعيات الشمالية، كانت الأصوات العلوية ستُشكل رافعة لأي لائحة تدعمها.

إقرار قانون النسبية، وتقسيم الدوائر إلى 15، أسقط الفرصة التي لاحت للعلويين. وبتأثير أقصى ما يمكن حزب آل عيد القيام به، هو ضمان مقعد له، شرط انضمامه إلى لائحة «قوية» أو عقد تفاهات (ولو مع شخصيات مُستقلّة) تُتيح لهم تأمين الحاصل الانتخابي، لأنه حتى لو ارتفعت نسبة التصويت بشكل استثنائي، لن يكون بمقدور العلويين تأمين عتبة التمثيل لوحدهم. فإذا افترضنا أن نسبة الاقتراع في طرابلس - المنية - الضنية ستبلغ قرابة الـ 61% (في الـ 2009)، اقتزع 46,2% في طرابلس، و56,6% في المنية - الضنية) من أصل 340 ألف ناخب مُسجل، يكون الحاصل الانتخابي 18 ألف صوت تقريباً. في حين أن عدد الناخبين العلويين المُسجلين قرابة الـ 16 ألف صوت (يُضاف إليهم آلاف الأصوات من السنة والشعبة والمسيحيين، الذين اضطروا منذ سنوات طويلة إلى تبديل مذهبهم حتى يتفكروا من التضييق الممارس عليهم على صعيد الوظائف). أما في عكار، فُشكل العلويون 13700 ناخب مُسجل من أصل 277166 ناخباً. حسابات مصادر مُقربة من الحزب العربي تختلف عمّا تقدّم: «الصوت العلوي هو الرافعة الوحيدة في طرابلس لأن الساحة الأخرى يتنافس عليها زعماء كثر». وتشير إلى أن «مصلحة العربي الديمقراطي هي في أن يكون ضمن لائحة يكون فيها أقوى الضعفاء أو أقوى الأقوياء. خيارات الحزب في النسبية أصبحت أوسع، والقدرة على إنجاح نائب ارتفعت، وحتى التأثير على مرشح ثانٍ. يبدو كما لو أن المصادر ما زالت تُقارب الملف الانتخابي بعقلية النظام الأكثر.

إيجابية القانون النسبي هي السماح للناخبين العلويين الـ 30 ألفاً باختيار مُرشح «من ضلعهم». إذا ما بقيت كتلتهم موحّدة. ولكن تأثيرهم سيكون محصوراً بمقعدهم فقط. وبالتالي لا يُشكلون عامل ضغط على القيادات السياسية في الشمال

### ليا القرني

حين صفّت قوى السلطة لنفسها على القانون الذي اتفقت عليه، «طمأنتنا» إلى أن النسبية في 15 دائرة ستسمح للأقليات والجماعات المستقلة بالتمثّل. بناءً على ذلك، تنفّس أبناء الطائفة العلوية الصعداء، بأن تحرير أصواتهم بات ممكناً، وفرصة نجاح مُرشح من نسيجهم ارتفعت، عوض إسقاط مرشحين عليهم يحصلون على 3% فقط من أصوات طائفتهم (النائب خضر حبيب في عكار مثلاً). أكثر الذين كان من المُفترض أن يستفيدوا من النسبية، علويًا، هو الحزب العربي الديمقراطي الممثل السياسي الأول لجماعته. الطائفة والحزب مرتبطان لأسباب عدّة، فأصبح من الصعب التفرقة بينهما. على الرغم من وجود شخصيات مستقلة وجمعيات مدنية، ولكن لم تتمكن من فرض نفسها خياراً بديلاً. حتى السياسيون في طرابلس وعكار، خلال كل سنوات التحريض الذي مارسوه ضدّ العلويين، لم يكونوا يُفرقون بينهم وبين حزب آل عيد.

العلويون عانوا انتخابياً خلال دورتي الـ 2005 والـ 2009، فلم يتمكّنوا من ممارسة دورهم كـ «سلطة أقلية». السبب هو غياب الانقسام الحقيقي داخل الساحة السنّيّة، الأقوى في طرابلس وعكار. فلم ينفع للعلويين أن أصواتهم غير مُشتتة وقدرتهم التجنيدية عالية، وخرسوا من أن يكونوا «بيضة القبان». من الأمثلة على ذلك، الـ 90% من الأصوات العلوية التي نالها رئيس الحكومة الراحل عمر كرامي (مُتقدماً على الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي رفعت عيد



الماكينات يستنتج بسرعة أن هناك خمس قوى سياسية سنوية في المدينة (الحريري - ميقاتي - ريفي - الصفدي - كرامي) وخمسة مقاعد للطائفة السنّيّة فلا يفترض أن تكون هناك مشكلة، إلا أن المشكلة تكمن في اعتقاد كل من الحريري وميقاتي أنه قادر على الفوز بمقعدين سنيتين لا مقعد واحد، في وقت يذهب ريفي في أحلامه حد القول إنه قادر على الفوز بمقعدين أقله إضافة إلى مقعده.

## صوت الأرميني في الممتن

بقرادونيان: نعمك على تحقيقه، تقارب بين حليفينا، المر والتيار الوطني الحر

فخريطة الطاشناق واضحة: «علاقتنا بالتيار الوطني الحر علاقة حليف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النائب ميشال المر، ووضعتنا والقوات علاقة صداقة، ووضعنا جيد مع الكتائب... لكن الصداقات لا تخدم في الانتخابات». إذًا، ماذا سيكون الخيار في حال كان التيار الوطني الحر على لائحة، والمر على لائحة أخرى؟ تجيب دبلوماسياً بقرادونيان: «نسعى للتخفيف من وطأة المعركة ولتأليف لائحة تتمثل فيها أكبر نسبة من الشرائح. وفي موضوع تحالفنا مع المر، نعمل على تحقيق التقارب بين أبو الياس والتيار، وإن نجحنا في ذلك تكون قد أنجزنا عملاً صالحاً للمنت الشمالي بأكمله».

منافس جدي لمرشح الطاشناق على مقعده. خلافاً لباقي الماكينات الانتخابية، ماكينه الطاشناق تعمل باستمرار على ما يقول الأمين العام للحزب. ويقوم اليوم شباب هذه الماكينة بتحضير سيناريوهات مختلفة بطريقة الاقتراع والتحالفات من أجل الحصول على أرقام دقيقة. لذلك بدأ المسؤولون بعقد لقاءات مع المواطنين والقيام بزيارات للعائلات في مختلف المناطق. ويرى بقرادونيان أن القانون الجديد أفضل من الستين بكثير. ولو أن النتائج لن تأتي بنسبة 100% كما سابقاً ولو أن هناك تخوفاً من ألا تأتي النتائج على قدر الآمال. أما بشأن التحالفات،

من المرشحين». المعادلة بسيطة هنا برأي بقرادونيان: «أصوات أكثر يعني رفع النسبة التي تنالها اللائحة. فعلى سبيل المثال، إذا دخل الطاشناق في لائحة تضم التيار الوطني الحر والقوات سيرفع عدد الأصوات التي تنالها اللائحة ويؤثر تالياً في عدد المرشحين الذين سيربحون». ولكن ذلك لا يعني أن الحزب الأرميني يعترزم توزيع أصواته. فالقانون النسبي «يفرض على الأحزاب العمل باتجاه واحد من أجل إنجاح العدد الأكبر من مرشحيه. وفي حين يمكن للأحزاب الكبيرة والقوية توزيع أصواتها، لا يمكن للأحزاب التي تملك عدداً محدوداً من الناخبين التصرف بطريقة مماثلة، بل سيكون عليها

بإنجاح مرشحه فقط، إذ يفترض بكل حزب أو تحالف الحصول أقله على أكثر من 13 ألف صوت للفوز بمقعد (بناءً على نسبة المقترعين في الانتخابات الأخيرة). وهو ما يخوله الفوز بالمقعد الأرميني فقط من دون أي إضافة لللائحة. وللمرة الأولى، سيكون على الطاشناق حسم خياره ما بين لائحتين مع سقوط خيار «التشليب» والاقتراع لأكثر من لائحة. يقول الأمين العام للحزب هاغوب بقرادونيان لـ «الأخبار» إنه يردد دائماً مقولة «أنا عندما ندعم لائحة ما، نُحسّن وضعها، وهو ما ينطبق اليوم على القانون النسبي أيضاً. فوجودنا على أي لائحة سيعزز فرص نجاحها وإنجاح العدد الأكبر